

Distr.  
GENERAL

CCPR/C/SR.2065  
8 May 2009

ARABIC  
Original: FRENCH

## العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اللجنة المعنية بحقوق الإنسان

الدورة السادسة والسبعون

محضر موجز للجزء الأول (العلني)\* من الجلسة ٢٠٦٥

المعقودة في قصر ويلسون، جنيف،

يوم الأربعاء ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد باغواتي

المحتويات

متابعة الملاحظات الختامية

\* يصدر المحضر الموجز للجزء الثاني (المغلق) من الجلسة بوصفه الوثيقة CCPR/C/SR.2065/Add.1.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بوحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة إلى وحدة تحرير الوثائق، Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٠

## متابعة الملاحظات الختامية (البند ٨ من جدول الأعمال) (CCPR/C/76/CRP.2)

- ١- الرئيس دعا المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية، السيد يالدين إلى عرض تقريره على اللجنة.
- ٢- السيد يالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) أوضح أثناء عرض تقريره (CCPR/C/76/CRP.2) "أن الاتصال غير الرسمي الذي أجرته الأمانة" والمشار إليه في النص، هو في الواقع اتصال هاتفياً أجرته الأمانة بالبعثة الدائمة للدولة الطرف المعنية للتذكير بانقضاء المهلة. وخلافاً لما ذكر في التقرير، فإن رسائل التذكير التي وجهت إلى الدول الأطراف قد أرسلتها الأمانة بشكل أساسي، إذ إن المقرر الخاص لم يُعَيَّن إلا في الدورة الخامسة والسبعين للجنة.
- ٣- وقال إنه يجب على اللجنة أن تقرر نوع الإجراء التكميلي الذي تنوي اتخاذه فيما يخص الدول الأطراف التي لم ترسل أي رد. أما فيما يتعلق بالدول الأطراف التي بعثت برد جزئي، فقد اقترح السيد يالدين أن يُطلب منها إرسال رد تكميلي. كما يتعين على اللجنة أن تقرر ما ينبغي فعله إزاء الدول الأطراف التي أرسلت رداً كاملاً. وهذا ينطبق تحديداً على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفييت نام اللتين لم توافقا على معظم الملاحظات الختامية الصادرة عن اللجنة. وقد كان دأب اللجنة حتى الآن، عدم التعليق على ما ترد به الدولة الطرف على ملاحظاتها الختامية، ولكن عليها أن تقرر ما إذا كانت ترغب في التمسك بهذه الممارسة. وفيما يتعلق بالدول الأطراف التي قدمت رداً كاملاً وشفافاً، قال في الأخير، إن القرار متروك للجنة بشأن ما إذا كانت تود تغيير تاريخ تقديم التقرير الدوري القادم للدولة الطرف.
- ٤- وأشار السيد يالدين علاوة على ذلك، إلى أنه فيما يخص الجمهورية التشيكية، أرسلت منظمة غير حكومية إلى اللجنة، معلومات تتعلق بالمسائل التي أُثيرت في الفقرة الأخيرة من الملاحظات الختامية. ومن المرجح أن تزداد هذه الحالة شيوعاً في المستقبل، ودعا اللجنة إلى حسم قرارها بشأن كيفية التصرف حيالها. وكانت اللجنة قبل اعتمادها لإجراء المتابعة الجديد، قد طلبت إلى عدة دول أطراف أيضاً، أن تبلغها بالمعلومات التكميلية. ولم يستجب لهذا الطلب سوى قلة منها؛ ونظر كل من الأمانة والسيد يالدين في الردود المقدمة، وارتأيا أنه ما على اللجنة سوى أن تعتمد لدى تذكير الدولة الطرف بتاريخ تقديم التقرير الدوري القادم، إلى تذكيرها أيضاً، بأن ثمة معلومات تكميلية كان قد طُلب تقديمها بعد النظر في التقرير الدوري الأخير دون أن يُستجاب لهذا الطلب.
- ٥- وطرح السيد يالدين توصيتين، فدعا اللجنة إلى السعي لتقليص عدد الأسئلة التي تطلب بشأنها معلومات تكميلية من الدولة الطرف في الفقرة الأخيرة من ملاحظاتها الختامية، حتى لا تجد الدولة الطرف نفسها أمام مهمة تحول بحسامتها دون قدرتها على الوفاء بما طُلب منها، الأمر الذي من شأنه أن يقوض بالذات الهدف الذي تنشده اللجنة من الإجراء الجديد الذي وضعته. ولفت من جهة أخرى إلى أن صياغة الفقرة الأخيرة من الملاحظات الختامية لا تتسم دائماً بما يكفي من الوضوح والدقة ليتسنى للدولة الطرف أن تفهم تماماً ما تتوقعه منها اللجنة. وحذرت بالتالي، أن تبدي اللجنة حرصاً على أن تكون التوصيات المقدمة إلى الدولة الطرف فضلاً عن الفقرة الأخيرة من الملاحظات الختامية، واضحة ودقيقة قدر الإمكان.

٦- كما استرعى السيد بالدين الانتباه إلى أنه فيما يخص الدول الأطراف التي استعرض تقريرها خلال الدورة الحادية والسبعين في آذار/مارس ٢٠٠١، كانت كرواتيا الدولة الوحيدة التي لم تستجب لطلب اللجنة. واقترح التماس مقابلة الممثل الدائم للدولة الطرف أو أي شخص آخر يمثلها، خلال انعقاد الدورة السابعة والسبعين في آذار/مارس ٢٠٠٣. وإذا لم تفض هذه الخطوة إلى نتائج، تُدرج الحالة المتعلقة بكرواتيا في التقرير السنوي للجنة. ونوه في نهاية المطاف، إلى أن الجمهورية الدومينيكية كانت أول دولة طرف ترد على اللجنة وفق إجراء المتابعة الجديد.

٧- السيد كلاين لفت إلى أنه فيما يتعلق بكرواتيا مثلاً، سيكون قد انقضى عامان يفصلان بين توجيه طلب الحصول على معلومات إلى الدولة الطرف (آذار/مارس ٢٠٠١) ومقابلة ممثل عن هذه الأخيرة (مقررة في آذار/مارس ٢٠٠٣). وقال إنه يمكن للجنة لتفادي تأخير كهذا، في حال لم تنفع رسائل التذكير والاتصالات غير الرسمية، أن تقرر تحديد موعد تقدم فيه الدولة الطرف تقريرها الدوري القادم وتدرج الحالة المتعلقة بهذه الدولة الطرف في تقريرها السنوي القادم. أما فيما يتعلق بالدول الأطراف التي ردت على اللجنة، فينبغي لهذه الأخيرة أن تُجري تقييماً للمعلومات المقدمة، وتحدد دون إبطاء أيضاً، موعد تقديم التقرير الدوري القادم.

٨- السيد لالا قال إنه يود أن يعرف ما إذا كانت اللجنة قد حددت تاريخاً لتقديم التقرير الدوري القادم الخاص بكرواتيا. وقال إنه ربما يكون من المفيد إجمالاً، أن تتضمن التقارير القادمة التي يعدها المقرر الخاص عموداً يشار فيه إلى التاريخ المقرر لتقديم التقارير.

٩- السيدة موراليس (المفوضية العليا) قالت إن اللجنة أشارت في الفقرة الأخيرة من ملاحظاتها الختامية المتعلقة بكرواتيا إلى أنه كان يتعين على الدولة الطرف تقديم تقريرها الدوري القادم قبل حلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٠- السيد بالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) أيد اقتراحات كل من السيد كلاين والسيد لالا. وقال إن فكرة طلب مقابلة ممثل عن الدولة الطرف تنطبق على الحالات التي قد تكون رسائل التذكير الخطية تعرضت فيها إلى الضياع بين ممثلي الدولة الطرف في نيويورك وجنيف. ولتفادي هذه الحالات، يمكن توجيه رسائل التذكير إلى المندوب الدائم للدولة الطرف المعنية شخصياً. ومهما يكن من أمر، يتعين على اللجنة أن تقرر بشأن كل حالة على حدة، الإجراءات التي ينبغي اتخاذها في حال عدم تلقي رد من الدولة الطرف.

١١- وفيما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية، بعثت السلطات في الدولة الطرف وثيقة مطولة (CCPR/CO/71/DOM/Add.1) تتضمن تعليقاتها على الملاحظات الختامية. وكانت اللجنة قد طلبت الحصول على معلومات تكميلية بشأن حالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة من قبل موظفي الشرطة وغيرها من قوى الأمن وكذلك بشأن الحبس الاحتياطي والاحتجاز السابق للمحاكمة وأوضاع السجون وحالة الهايتيين. والردود التي قدمتها الدولة الطرف ليست شافية ولا تسمح بتبديد مشاعر القلق التي تساور اللجنة. ولهذا السبب يؤيد السيد بالدين التمسك بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ لتقديم التقرير الدوري القادم الخاص بالجمهورية الدومينيكية.

١٢- السيد لالا قال إنه يؤيد بدوره التمسك بهذه المهلة لكنه تمني أن تثنى اللجنة على قيام الدولة الطرف بتقديم ردودها، وتؤكد لها تاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ كموعّد لتقديم التقرير الدوري القادم.

١٣- السيد سولاري - يريغوين لاحظ أن السلطات في الجمهورية الدومينيكية وإن لم تقدم ردوداً شافية، إلا أنها أبدت رغبة واضحة في التعاون مع اللجنة وعزماً على احترام أحكام العهد. ولعله من الأنسب أن تحيط اللجنة علماً بهذا الموقف الإيجابي. ومن جهة أخرى، قال إنه يعتقد بدوره أن موعد تقديم التقرير الدوري القادم ينبغي أن يظل هو ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

١٤- السيد خليل ارتأى أن تعبر اللجنة بطريقة من الطرق للدول الأعضاء التي قدمت لها ردوداً، عن تقديرها لما أبدته من رغبة في التعاون.

١٥- السيدة شانيه استصوبت بدورها فكرة توجيه رسالة شكر إلى المندوب الدائم للجمهورية الدومينيكية، يتم التأكيد فيها على ضرورة تقديم الدولة الطرف لتقريرها الدوري القادم قبل حلول ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأيدت أيضاً اقتراح السيد لالاه بأن يضيف المقرر الخاص في تقاريره القادمة، عموداً تُذكر فيه التواريخ المقررة للتقارير المُرتقبة.

١٦- السيد يالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) قال إنه سيوجه رسالة شكر إلى المندوب الدائم للجمهورية الدومينيكية يؤكد فيها موعد تقديم التقرير الدوري الخاص ببلاده.

١٧- السيد لالاه تساءل عما إذا كان من المناسب أن تقيم اللجنة الردود المقدمة من الدول الأطراف في جلسة علنية، دون حضور مندوبي الدول المعنية. وارتأى أن تواصل اللجنة المناقشات في جلسة مغلقة.

١٨- السيد يالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) قال إنه كان قد فهم أن اللجنة ستجتمع في جلسة مغلقة بعد العرض الذي قدمه بشأن المعلومات ذات الصلة بالمتابعة، والتي طُلبت وقُدمت طبقاً للنظام الداخلي المعدل للجنة.

١٩- السيد عمر أيد موقف كل من السيد لالاه والمقرر الخاص.

٢٠- السيد شابينين يؤيده السيد كريتسمر، اقترح أن يتابع المقرر الخاص عرضه باختصار في جلسة علنية، وأن تجتمع بعد ذلك، اللجنة في جلسة مغلقة لتقييم الردود المقدمة من كل دولة طرف على حدة، وتحديد موعد لتقديم التقارير الدورية القادمة الخاصة بالدول الأطراف.

٢١- وقد تقرر ذلك.

٢٢- السيد يالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) تابع عرضه موضحاً أن أوزبكستان وفنزويلا اللتين نُظر في تقريريهما الدوريين خلال الدورة الحادية والسبعين، قدما ردوداً على الاستفسارات التي طرحتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية. بيد أن الردود جاءت في الحالتين كلتيهما غير كافية. وينبغي أن يُطلب إلى هاتين الدولتين الطرفين استكمالها.

٢٣- وفيما يتعلق بالتقارير التي نُظر فيها خلال الدورة الثانية والسبعين، قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي الوحيدة التي أرسلت ردوداً على الأسئلة التي طرحتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية. لكن تلك

الردود انطوت بصورة أساسية على دحض لما اعتبرته الدولة الطرف ادعاءات من اللجنة. أما بالنسبة للدول الأطراف الأربع الأخرى التي نُظر في تقرير كل منها خلال هذه الدورة، وهي الجمهورية التشيكية وغواتيمالا وهولندا وموناكو، فإنها لم ترسل رداً بعد، وسيوجه المقرر الخاص رسائل تذكيرية لها إذا لم يصله رد منها قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن تنظر اللجنة في تحديد الطريقة التي تنوي بها تناول الملاحظات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية في إطار متابعة ملاحظاتها الختامية.

٢٤- ومضى قائلاً إنه لم يحن بعد الموعد النهائي المحدد لتلقي الردود على ما طرحته اللجنة من أسئلة على الدول الأطراف التي نُظر في تقريرها خلال الدورات الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين والخامسة والسبعين. غير أن أوكرانيا التي نُظر في تقريرها خلال الدورة الثالثة والسبعين، ردت بالفعل وبالتفصيل على جميع الأسئلة التي طرحتها اللجنة. كما قامت فييت نام التي نُظر في تقريرها خلال الدورة الخامسة والسبعين، بالرد على معظم الأسئلة التي طرحتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية، إلا أن هذه الردود انطوت أيضاً بشكل أساسي، على دحض لما اعتبرته سلطات الدولة الطرف ادعاءات من اللجنة.

٢٥- السيد سولاري - يريغوين ذكر بأنه طرح في الدورة الثالثة والسبعين أثناء النظر في التقرير الدوري الخاص بالمملكة المتحدة، عدداً كبيراً من الأسئلة على الوفد بشأن تنفيذ العهد في أقاليم ما وراء البحار التي تديرها هذه الدولة الطرف. وأكد الوفد للجنة بأنه سيوافيها بالردود ذات الصلة لاحقاً، لأنه لم يكن يملك المعلومات اللازمة. وسأل السيد سولاري - يريغوين عما إذا كانت الأمانة قد تلقت هذه الردود بالفعل.

٢٦- السيدة موراليس (المفوضية العليا) أشارت إلى أن الردود تجري ترجمتها إلى لغات العمل في اللجنة.

٢٧- وردا على سؤال السيد كلاين، قال السيد يالدين (المقرر الخاص المعني بمتابعة الملاحظات الختامية) إنه يتم بالفعل إرسال رسالة تذكير تلقائياً إلى الدول الأطراف عند حلول الموعد النهائي لتلقي الردود المرتقبة.

رفع الجزء الأول (العلني) من الجلسة الساعة ١٢/٣٥

— — — — —